الأمن القانوني للأسرة الجزائرية في ظل العولمة وحرية المعتقد

Legal security for the Algerian family and the globalization of freedom of belief

بن ترجا الله علي

أستاذ محاضر ب كلية الحقوق جامعة خميس مليانة

الهاتف: 0656708861

البريد الإلكتروني: ali.dcw@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023-04-11 تاريخ القبول: 2023-04-22 تاريخ النشر: 2023-04-26

ملخص:

هدف هذه الورقة البحثية دراسة الحماية القانونية والدستورية للأمن القانوني للأسرة الجزائرية في مواجهة تحديات العولمة القانونية لحرية المعتقد والدين وتأثيرات ذلك على أمنها الاسري.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، الأسرة الجزائرية، العولمة.

Abstract:

This research paper aims to study the legal and constitutional protection of the legal security of the Algerian family in the face of the challenges of legal globalization of freedom of belief and religion and its effects on its security.

المؤلف المرسل: بن ترجا الله علي، ali.dcw@gmail.com

مقدمة:

لقد جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 مكرسا مبادئ الاعتراف بحماية الحقوق والحريات كغيره من التعديلات الدستورية التي طرأت على دستور 1996 ، حيث نص المؤسس الدستوري في المادة 51 من الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 على" حرية ممارسة العبادات مضمونة وتمارس في إطار احترام القانون كما تضمن الدولة حماية أماكن العبادة من أي تأثير سياسي أو إيديولوجي، وبالرجوع إلى نص المادة الثانية من الدستور فقد نص المؤسس الدستوري على ان الإسلام دين الدولة.

إن الإقرار بان الإسلام دين الدولة والتفتح على الاعتراف بحرية المعتقد وممارسة الديانة لكل فرد يجعل الموازنة بين قدسية القاعدة الدستورية التي مفادها الإسلام دين الدولة من جهة وحرية ممارسة العبادات للأفراد من جهة أخرى بمثابة أمر يحتاج للتوضيح حول ما إذا كان استثناء عن القاعدة الدستورية أم هو استجابة للعولمة الديمقراطية وأثرها على الأمن الديني والقانوني للأسرة الجزائرية.

ونصت المادة 34 من الدستور على انه " تحقيقا للأمن القانوني، تسهر الدولة، عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات، على ضمان الوصول إليه ووضوحه واستقراره. ونصت م 71 على " تحت طائلة المتابعات الجزائية يلزم الأولياء بضمان تربية أبنائهم. كما كرس الدستور حماية الأسرة في م 81، إن كل هاته النصوص القانونية تعتبر الأساس القانوني الدستوري الذي يمثل مرجعا للإجابة على الموازنة بين حرية المعتقد وحماية الأسرة في ظل الدين الإسلامي دين الدولة. كون أن القانون يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في كل المجتمعات التي هي من بين أهم القيم والركائز التي تبنى عليها الدولة.

وتطرح الإشكالية حول ما: **إذا كان المؤسس الدستوري الجزائري قد تأثر بالفكر الديمقراطي في تعديل سنة 2020 فما هي مكانة الأمن القانوني الأسري في ظل العولمة وحرية المعتقد؟**

وسوف تكون الإجابة على هاته الإشكالية من خلال العناصر الآتية:

- مدى تحقيق الأمن القانوني الأسري للإستقرار في ظل العولمة.
- أثر حرية الممارسات الدينية على الأمن القانوني للأسرة الجزائرية.

أولا- مدى تحقيق الأمن القانوني الأسري للإستقرار في ظل العولمة:

1- مفهوم الأمن القانوني الأسري:

إذا كان الأمن القانوني بوجه عام هو ما تتميز به القاعدة القانونية بمبدأ الذاتية من أمن وحماية دون الحاجة لآليات أخرى من جهة والحماية القانونية التي تكفلها القاعدة القانونية تجاه أحكام حماية الأسرة الجزائرية، فإن لمبدأ الأمن القانوني الأسري بعدين:

أولهما شكلي يتعلق بنوعية القاعدة القانونية والتي تقاس بمدى إتاحته لإمكانية الوصول إليه وسهولة فهمه، أي مدى تحقيقه لسهولة نفاذ مادي وفكري لأحكامه، وبعد زمني يفترض أن يكون القانون متوقعا وأن تكون المراكز القانونية ثابتة ولو نسبيا وهو ما يتأتى من خلال عدم رجعية القوانين ومن خلال حماية الحقوق المكتسبة[1].

وقد تزايد الاهتمام بمبدأ الأمن القانوني حديثا لما تعرفه الدولة المعاصرة من تطورات مختلفة سواء على الصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي بشكل أصبحت معه التحولات توحي بعدم الإستقرار[2] في حياة الأسرة الجزائرية خصوصا في ظل العولمة والمنادات بالديمقراطية وحرية الأديان والمعتقد، مما فرض على المشرع الجزائري تحديات للمحافظة على الاستقرار الأسري وحماية الأسرة من الأفكار الدخيلة التي تهز كيانها.

فالنص القانوني هو الإطار العام الذي يرسم استقرار الأسرة ويكرس لها ذلك ويضمن العلاقة بين أطرافها في حدود تعاليم الدين الإسلامي باعتبار الإسلام دين الدولة.

2- أثر العولمة على الأمن القانوني للأسرة الجزائرية:

لا شك أن النظام القانوني للأسرة الجزائرية اليوم يختلف عما كان عليه الحال سابقا خصوصا في ظل تأثير العولمة التي تحمل أفكار الديمقراطية وحرية التحرر من العلاقات الأسرية في قالب الحرية الفردية التي تنادي بها مختلف التشريعات الدولية والعالمية ذلك أن الممارسات الفردية داخل الأسرة الجزائرية في ظل العولمة أصبحت تنادي بجانب كبير من الحرية.

فإذا ما عرفنا العولمة بشكل عام بأنها" أيديولوجية أمريكية متعددة الأبعاد الاقتصادية والإعلامية والسياسية والاجتماعية والثقافية، تسعى إلى صبغ العالم كله بالصبغة الأمريكية وتغييب وتهميش ما عداها"[3]، فإن العولمة قياسا على الأسرة الجزائري تظهر من خلال التأثير عليها انطلاقا من الأخذ بالأفكار التي في ظاهرها ممارسة الحريات وحرية الثقافة الأسرية وفي باطنها الانهيار الخلقي والانحراف الديني والتمزق الأسري.

وبالرغم زعم البعض أن معظم القواعد الأخلاقية التي تسعى العولمة إلى صياغتها وإلزام العالم بها ذات مرجعية دينية من الكتب السماوية وخلاصة الموروث الإنساني على مر العصور فإن إدراك ووعي واقع العولمة كما فسّره عدد من الدارسين يثبت أن ما تقوم به العولمة يعدّ محاولة اختراق ثقافي، مما يعني التدخل في شؤون الدول الأخرى لغاية التأثير في ثقافة المجتمعات وسلوكهم ومعتقداتهم بوسائل عديدة، ذلك أن ما تقوم به وسائل العولمة من فضائيات وشبكة عنكبوتية وأجهزة اتصال مختلفة من نقل الأنموذج الثقافي للدول المصنعة والقوية المسيطرة، إلى البلدان المستهلكة لصناعاتها والتابعة والتي يسمونها دول الجنوب، يختزل من خلاله الفكر الأمريكي الثقافات في تجاربه التي اعتبرتها تجارب كونية ونهاية للتاريخ[4].

ومن شواهد الواقع على تدخل العولمة في البنية التركيبية لمختلف المجتمعات والثقافات انتشار مشاريع دراسات المرأة، وإدخال عدو عالمي للمرأة، يتمثل في شخص الرجل[5] و نشر ثقافة الجنس والعنف الأسري وحرية الإجهاض نحو التحرر من الضوابط الشرعية والقانونية.

فأصبح من الصعب أو من المستحيل أن تبتعد الأسرة الجزائرية عن مخرجات العولمة التي أدت إلى تغيير المقوم البنائي للأسرة الذي أظهر اختلالا لمنظومة القيم والعادات والتقاليد التي عرفتها الأسرة الجزائرية المسلمة وطالت العلاقة الزوجية بين الزوج والزوجة وبين الآب والأبناء وبعد الفرد عن الأسرة[6].

إن كل هذه التأثيرات تنعكس سلبا على الأمن القانوني للأسرة الجزائرية حيث تعددت التحديات التي تواجه المشرع الجزائري في ظل الاعتراف بالحقوق والحريات التي من شأنها ان تؤثر على العلاقة داخل الأسرة الجزائرية.

وغني عن القول أن مما يسهم فيما ذُكِر نموُّ ثقافة الأبوين وتحصيلهما لمهارات قيادة الأسرة؛ خاصة في ظل النمو المعرفي المتزايد للطبقات الناشئة نظراً لتوفر المعرفة التي أوجدت منظومة جديدة من الاحتياجات العقلية والنفسية والمادية للأبناء، والتي قد لا يدركها الأبوان أو يجهلان مردودها، بل قد يتخوفان من عوائدها، وكل هذا وذاك يفرض نوعاً من التثقيف الذاتي للوالدين، ومتابعة واعية لمسيرة الحياة الاجتماعية الجديدة؛ ليتتحق للوالدين إيجابية التعامل مع الأسرة، وجميل جداً أن تتحق هذه الإيجابية بين قيادة الأسرة والأسرة نفسها؛ حينما تبلور الأسرة بكامل أفرادها استراتيجية مستقبلية لمؤسستهم الصغيرة، تستوعب الطموحات والآمال وترسم الأدوار المناطة بأفراد هذه الأسرة، وحينئذٍ يعيش عناصر هذه الأسرة مشروعاً يهم الجميع نجاحه؛ لأنه يحقق لكلٍّ منهم ذاته وينجز طموحاته ويساهم في نجاح يتمتع بالعيش فيه[7].

وللمجتمع بأجهزته المتعددة أدوار عديدة في نجاح الأسرة لا تقل أثراً عن دور الأسرة الذي سبق آنفاً بعض جوانبه، بل ربما تتجاوزها أحياناً نظراً إلى تعدد الإمكانات التي يمتلكها المجتمع وقد لا تملكها الأسرة؛ فضلاً عن كون الإنسان كائن اجتماعي يعيش أكثر وقته في المجتمع من حوله، ويأتي في أول

قائمة واجبات المجتمع تجاه الأسرة، رَسْم استراتيجية عامة للأسرة نهوضاً بها وتحقيقاً لبنائها بناءً متيناً وحمايتها من المؤثرات الضارة التي بَلَت العولمة بها عالمنا اليوم، ترسم هذه الاستراتيجية من خلال تكاتف قوى المجتمع المتعددة التي يأتي في مقدمتها أجهزة التعليم والإعلام والشباب ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، ويتنادى الجميع للنهوض بتكاليفها من خلال عدد من الأنشطة: كالتشجيع على الزواج وتيسيره، والتوعية بالأحكام الشرعية المتعلقة بالأسرة وبالدراسات الاجتماعية والنفسية المتعلقة بها، ورعاية الأمومة والطفولة والمسنِّين والزوجات في الخلافات الزوجية ومشكلات الشباب مع الآباء والأمهات، وإقامة مجالس الصلح بين أفراد الأسرة، والعناية بدور الحضانة والمدارس ووسائل الإعلام والمساجد التي تمثل التربية الخارجية التي تشكّل أفراد الأسرة من داخل نفوسهم[8].

ثانيا- أثر حرية الممارسات الدينية على الأمن القانوني للأسرة الجزائرية.

لا شك أن التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 حمل معه تعديلا أثار الجدل بشأن علاقة حرية الممارسات الدينية بالأمن القانوني للأسرة باعتباره ركن فاعل في تحقيق استقرار الأسرة الجزائرية من الناحية الدينية التي تؤثر مباشرة على الجانب القانوني.

فالمؤسس الدستوري في التعديل الحاصل سنة 2020 نص في م 51 منه على أن" حرية ممارسة العبادات مضمونة وتمارس في إطار احترام القانون كما تضمن الدولة حماية أماكن العبادة من أي تأثير سياسي أو إيديولوجي".

فكان الاعتراف بحرية المعتقد وحرية الأديان من قبل الحريات الأساسية الدستورية للمواطن الجزائري وهنا مقارنة بالمادة رقم 02 من الدستور التي تجعل الإسلام دين الدولة الجزائرية يفرض شرح المقصود بالمادتين أمر ضروري لتوضيح الحكم نحو مدى أثره على الاستقرار الأسري أو الأمن القانوني للأسرة الجزائرية.

فحرية الأديان هي لا شك من الأفكار الديمقراطية التي كرستها المواثيق الدولية بموجب حرية الفرد في انتهاج الدين الذي يراه مناسبا له، وهي نتيجة من نتائج العولمة التي تأثر بها المؤسس الدستوري الجزائري، وصحيح أن حرية المعتقد أمر ديني من الوهلة الأولى لكن له بعد قانوني طالما تم تجسيده بنص القانون وله علاقة وثيقة بالأمن القانوني للأسرة الجزائرية.

فالشريعة الإسلامية وإن كانت المصدر المادي والأساسي لكل العلاقات القائمة التي تحكم الأسرة الجزائرية بدء بنص الدستور الذي جعل الإسلام دين الدولة مرورا إلى المشرع الجزائري في الأمر رقم: 05-02 المتضمن قانون الأسرة، إلا أن حرية المعتقد المكرسة دستورا تجعل من الاختلاف في الدين داخل الأسرة الجزائرية الواحدة أو بين الأسر الجزائرية أحد العوامل التي تهدد استقرارها ومنه أمنها القانوني.

إن قانون الأسرة الجزائري مجال تطبيقه المواطن الجزائري المسلم ولا يمكن أن يطبق على المواطن الجزائري غير المسلم، ذلك أن أحكام الزواج والطلاق والآثار المترتبة عنهما كلها مستمدة من الشريعة الإسلامية يعني هناك اقتران بين الأمن القانوني والأمن الديني للأسرة الجزائرية وبالتالي قد تحدث استحالة إذا ما كان أحد الزوجين غير مسلم حيث قد يختل أحد أركان الزواج ويصبح الزواج باطلا، أو يطال الحكم في حالة الطلاق ويصبح هناك استحالة قانونية أمام آثار الطلاق في وجود طرف العلاقة الزوجية غير مسلم، وكذا وجود مانع في تطبيق أحكام الميراث في وجود أحد أطراف العلاقة الزوجية أو الأبناء غير مسلم وهنا يؤدي الأمر بالمساس بالقاعدة القانونية في حد ذاتها نظرا لغياب مجال تطبيقها.

فالأمر شبيه بتطبيق قواعد القانون الدولي الخاص الذي يطبق في حالة أحد أطراف العلاقة طرف أجنبي ذلك أن وجود أحد أطراف الزوجين أو الأبناء في حالة تطبيق أحكام الطلاق أو الميراث وينتج لدينا تعارض بين مدى تطبيق

القانون الجزائري على الجنسية الجزائرية أو على الجنسية الجزائرية غير المسلمة.

فقد يحصل مانعا في تطبيق القانون الجزائري على الجنسية الجزائرية غير المسلمة في ظل سريان قانون الأسرة الجزائري الذي يتطلب تطبيقه وجود معتقد ديني إسلامي، فالقاعدة الدستورية التي تسمو على القانون تجيز حرية المعتقد بينما قانون الأسرة الجزائري مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية وآليا لا يمكن تطبيقه إلا على الجزائري المسلم.

1- أثر حرية المعتقد على الأمن القانوني في علاقة الزواج والطلاق:

لا شك أن الحديث عن الأمن القانوني أمر ذو طابع عام يتعلق بالمصلحة العامة غير أن تطبيق الحرية الفردية في حق الفرد في انتهاج دين حر بما يتوافق مع أهوائه الشخصية أمر ذو طابع خاص يتعلق بالمصلحة الخاصة، وهنا نكون أمام مسألة الموازنة بين الأمن القانوني والأمن الشخصي.

فقد يرى البعض أنه لا تطرح الإشكالية في ما إذا ما كان كل أفراد الأسرة الجزائرية على دين واحد غير الدين الإسلامي إلا أن الأمر له بعد قانوني بالدرجة الأولى وليس بالجانب الديني، فإذا ما تم اعتبارها أسرة جزائرية يعني تطبيق قانون الأسرة الجزائري والمشرع الجزائري في قانون الأسرة لم يخص الأسرة الجزائرية غير المسلمة بأحكام خاصة، مما يعني خروج هاته الأسرة عن دائرة تطبيق قانون الأسرة الجزائري وهذا في حد ذاته مساس بالأمن القانوني.

كما أن وجود أحد أطراف العلاقة الزوجية غير المسلم في مراحل ما قبل الزواج وأثناء مرحلة الزواج يجعل من المستحيل تطبيق قانون الأسرة على الطرف غير المسلم من حيث مدى توافر الشروط الشرعية للخطبة من جهة، ومن حيث تطبيق أركان وشروط عقد الزواج من جهة أخرى ذلك أن التعاليم الدينية لمختلف الأديان إن اعترفت بركن الرضا فهي لا

تعترف بالضرورة بوجود ركن الولي والصداق والشهود وهذا مساس باستقرار الأسرة الجزائرية من الناحية القانونية أي الأمن القانوني لها.

2- تأثير حرية المعتقد على الأمن القانوني للأسرة الجزائرية من خلال الآثار المترتبة على الزواج والطلاق:

إن تأثير انتهاج أحد الزوجين أو الأبناء لدين مغاير للدين الإسلامي في ظل حرية المعتقد كحرية دينية تؤثر على كل المظاهر التي يرتبها كل من الزواج والطلاق، فانعقاد الزواج يحدد المراكز القانونية للزوجين والأبناء ويتذبذب المركز القانوني بوجود شخص غير مسلم في العلاقة داخل الأسرة الجزائرية ونفس الأمر بالنسبة لأحكام الطلاق وما يرتبه من نفقة وحضانة وميراث إذ لا يمكن تطبيق الأحكام القانونية الواردة في القانون الجزائري على غير المسلم.

فلا يمكن مثلا تطبيق أحكام الزواج على زوج غير مسلم ولا أحكام الميراث على الأبناء غير المسلمين وفي هذا مساس بالأمن القانوني للأسرة الجزائرية واستقرارها.

خاتمة:

إذا كان الأمن من مقومات الأسرة السعيدة والمستقرة فهو هو أساس حياة الأفراد ودعامة اطمئنانهم على ممتلكاتهم وبه تسير الحياة بشكل لائق دون أي تهديد داخلي أو خارجي، إلا أنه يوجد مهددات للأمن الأسري من شأنه تشكيل حالة عدم استقرار الأسرة وكذا المجتمع يتمثل في العولمة الثقافية التي جاءت مصاحبة للتغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري والأسرة الجزائرية المسلمة، أين أصبح أبنائنا اليوم مقلدين لمختلف جديد العولمة من عادات وثقافة غربية وكذا الموضة المنافية لتقاليدنا العربية الإسلامية، والتي من شأنها إبعاد أبنائنا عن ثقافتنا الأصلية والأصيلة وعن تعاليم ديننا الحنيف الإسلام.[9]

إن الأمن القانوني إذا ما تعلق بالأسرة الجزائرية في ظل الإسلام دين الدولة الجزائرية لا يمكن قيامه وتحقيقه إلا وفق الدين الإسلامي وبالتالي يقترن

الأمن القانوني ويستقر حال الأسرة الجزائرية في تدينها بالإسلام بعيدا عن الحرية الدينية التي تهدم قيم الأسرة وتمس بكيانها وتهددها بالانهيار الخلقي والممارسات الغريبة عنها.

الهوامش:

[1] أوراك حورية، مبادئ الأمن القانوني في الجزائر وإجراءاته، أطروحة دكتوراه علوم، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، سنة 2018، ص 13.

[2] أوراك حورية، نفس المرجع، ص 08.

[3] صلاح الدين سلطان، مخاطر العولمة على الأسرة، دار الأمة للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 12.

[4] أسماء عبد المطلب بني يونس، عولمة الأسرة في المجتمعات المسلمة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، أكتوبر 2012، المجلد 09، الشارقة، 2012، ص 05.

[5] حنفي، حسن، وجلال العظم، صادق، ما العولمة، ط1 ، لبنان، دار الفكر المعاصر، سورية، دار الفكر، 1999، ص58.

[6] ماهر فرحان مرعب، سعاد نزاري، تأثير العولمة على العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، المجلد 04، العدد 04، ديسمبر 2022، ص 19 وما بعدها.

[7] عبد الله بن وكيل الشيخ، مقال منشور على الانترنيت بتاريخ: 2012/05/04 محمل من موقع شبكة الألوكة:

https://www.alukah.net/

[8] عبد الله بن وكيل الشيخ، نفس المرجع.

[9] نعيمة مدان، العولمة الثقافية وتهديدها للأمن الأسري العربي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثالث الأمن الأسري :الواقع والتحديات، نحو أبحاث عابرة للتخصصات متعددة المقاربات، المركز الدولي للاستراتيجيات التربوية والأسرية، اسطنبول، تركيا، أيام 20-22 جويلية 2019، ص 11.

المراجع:

أولا- الكتب والمؤلفات:

1- صلاح الدين سلطان، مخاطر العولمة على الأسرة، دار الأمة للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 12.

2- حنفي، حسن، وجلال العظم، صادق، ما العولمة، ط1 ، لبنان، دار الفكر المعاصر، سورية، دار الفكر، 1999، ص58.

ثانيا- الرسائل والأطروحات:

1- أوراك حورية، مبادئ الأمن القانوني في الجزائر وإجراءاته، أطروحة دكتوراه علوم، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2018، ص 13.

2- أسماء عبد المطلب بني يونس، عولمة الأسرة في المجتمعات المسلمة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، أكتوبر 2012، المجلد 09، الشارقة، 2012، ص 05.

3- ماهر فرحان مرعب، سعاد نزاري، تأثير العولمة على العلاقات الأسرية في المجتمع الجزائري، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، المجلد 04، العدد 04، ديسمبر 2022، ص 19 وما بعدها.

4- نعيمة مدان، العولمة الثقافية وتهديدها للأمن الأسري العربي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثالث الأمن الأسري :الواقع والتحديات، نحو أبحاث عابرة للتخصصات متعددة المقاربات، المركز الدولي للاستراتيجيات التربوية والأسرية، اسطنبول، تركيا، أيام 20-22 جويلية 2019، ص 11.

المواقع الإلكترونية:

عبد الله بن وكيل الشيخ، مقال منشور على الانترنيت بتاريخ: 2012/05/04 محمل من موقع شبكة الألوكة:
https://www.alukah.net